والزنا والاحصان متباينان والحيوانية والبياض
متباينان وان صدقا على ذات ثالثة فما شرطه البيانيون
في عدم التتابع صحيح ولم يشترطوا عدم التباين وما قاله
السهيلي وابو حيان صحيح ولم يشترطا التتابع فلذلك
يظهر ان يقال صح ان يقال قام كاتب لا شاعر وان كنت
لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتبا
لا يصدق على شاعر فمعنى الكتابة ليس في شي
من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فانهما زيد او رجل
والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد
فترتب احد الثوبين يصدق على الاخر نفيه والثوب
الصرف يريد ان يناسب بهذه الحقايق وهو فيها واما
قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل
غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من العطف لما
قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فقصد المتكلم
ادرك لامه اولا على جهة الاحتمال لا يكون زيدا وان
يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره
وله مقصود وقد يكون صحيحا في ابهام الاول وتعيين
الثاني ويحصل للثاني به فايدة لا يتوصل اليها الا بذلك
ومثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل
لا زيد لم يحصل به قط فايدة ولا مقصود زايد على المغايرة
الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا
امكنت الفايدة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمتنع
العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار
وانما نعدل الى الاطناب بمقصود لا يحصل بدونه فاذا
لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين

ما قدر

١٧١

ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه
فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب عن قولك
ان اردت غيره كان عطفا وقولك ويعبر على هذا
التقدير بمثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع لما
اشرنا اليه من الفايدة في الاول دون الثاني والتاكيد
يفهم بالقرينة والالباس ينتفي بالقرينة والفايدة
حاصلة مع القراين في قام رجل وزيد وليست حاصلة
في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك وان كان
معناهما شيا ... صحيح وهو لا يضحك ولا يفرك وقولك
واي فرق قد ظهر الفرق كما بين العدم والفرق واما قولك هل
يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد فالذي
اقوله من هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز وتكون
لا عاطفة كما قدرناه من قبل وان اريد العموم واخراج
زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثنا فقد كان يخطر
لي انه يجوز لكني لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة
عد لا من حروف الاستثنا فاستقر راي على
الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق
ذلك محمولا على المعنى المذكور بدلالة نية العطف
ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام
رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جايز
في الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع
فيهما ولا فرق بينهما الا ارادة الاستثنا من لا ولم
يذكره النحاة فان صح ان يراد بها ذلك افترقا لان
الاستثنا من العام جايز ومن المطلق غير جايز
وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)